الإنتربول

دليل وابيس

دليل منظومة المعلومات الشرطية لغرب أفريقيا (وابيس)

يموّل هذا البرنامج
من الاتحاد الأوروبي

المحتويات

قائمة المختصرات 4

مقدمة 7

سياق البرنامج 7

وصف برنامج وابيس 9

الهدف 9

الجهات القائمة بالتنفيذ

مستويات وضع برنامج وابيس حيّز التطبيق على الصعيد الميداني 11

وضع برنامج وابيس حيّز التطبيق في بلدكم 17

قائمة المختصرات

AIRCOP	Airport Communication Programme
CCSS	Committee of Chiefs of Security Services
DACORE	Data Collection and Registration Centre
DEVCO	European Commission Directorate General for International Cooperation and Development
ECOWAS	Economic Community of West African States
FAED	Fichier Automatisé d'Empreinte Digitale (Automated (Fingerprint File
EDF	European Development Fund
EEAS	European External Action Service
EU	European Union
EUCAP	European Union Capacity Building Mission
LEA	Law Enforcement Agency

Memorandum of Understanding	**MOU**
National Central Bureau	**NCB**
Support Programme for Justice and the Rule of Law	**PAJED**
Regional Indicative Programme	**RIP**
(Single Point of Contact (Point focal national	**SPOC**
WAPIS National Committee	**WANACO**
West African Police Chiefs Committee	**WAPCCO**
West African Police Information System	**WAPIS**
Chad Police Information System	**SIPT**

1 مقدمة

سياق البرنامج

انبثقت فكرة استحداث منظومة معلومات شرطية لغرب أفريقيا (وابيس) من الدول الأعضاء في الجماعة الاقتصادية لدول غرب أفريقيا (الجماعة الاقتصادية)، التي أعربت عن قلقها إزاء تفاقم الجريمة المنظمة عبر الوطنية والإرهاب في المنطقة. وساعدت الثغرات القائمة في مجال الأمن على كل من الصعيد الوطني والإقليمي والدولي في تحويل غرب أفريقيا إلى بؤرة لأشكال من الجريمة مثل الاتجار بالمخدرات وتهريب المهاجرين والإرهاب العالمي. ولا يسع أيَّ استراتيجية مكافحة وضعُ حد لهذه التهديدات في غياب تبادل فعال للمعلومات الشرطية داخل المنطقة وبين هذه المنطقة وسائر العالم.

ومنظمة التعاون لرؤساء الشرطة في غرب أفريقيا، إذ تدرك تمام الإدراك أن البيانات الشرطية بشكلها الورقي تشكل عقبة كبيرة أمام التبادل الآني للمعلومات، طلبت دعما ماليا من الاتحاد الأوروبي لاستحداث منظومة إلكترونية في بلدان المنطقة لتبادل البيانات الشرطية من أجل منع الجريمة ومكافحتها على نحو أفضل.

وقرر الاتحاد الأوروبي، آخذا هذا الموقف المشترك في الاعتبار، منحَ الإنتربول تمويلا تحت رعاية الجماعة الاقتصادية لإعداد وتفعيل منظومات معلومات شرطية وطنية في دول الجماعة الاقتصادية وموريتانيا، يتم وصلها على المستوى الإقليمي عبر منصة إقليمية لتبادل البيانات، وعلى المستوى العالمي عن طريق شبكة الإنتربول العالمية للاتصالات الشرطية المأمونة I-24/7.

المرحلة الأولى

إطلاق برنامج وابيس.

المرحلة الثانية

اختبار منظومة وابيس في أربعة بلدان (بنن وغانا والنيجر ومالي)، في إطار صندوق الاتحاد الأوروبي الائتماني لحالات الطوارئ المخصص لأفريقيا.

مرحلة انتقالية

بدأ برنامج وابيس مرحلة انتقالية مدتها 15 شهرا في إطار صندوق الاتحاد الأوروبي الائتماني لحالات الطوارئ المخصص لأفريقيا من أجل نصب منظومة وابيس في بوركينا فاسو وتشاد وكوت ديفوار وموريتانيا.

المرحلة الثالثة

في إطار صندوق التنمية الأوروبي الـ 11، دخل برنامج وابيس مرحلته الثالثة التي تستغرق 55 شهرا ويُفترض أن يتم في إطارها نصب منظومة وابيس بالكامل في جميع الدول الأعضاء في الجماعة الاقتصادية لدول غرب أفريقيا وفي موريتانيا.

المرحلة الثانية

طلاق المرحلة الثانية لمنظومة المعلومات الشرطية في تشاد

نهاية المرحلة الثالثة

نهاية المرحلة الثالثة من برنامج منظومة المعلومات الشرطية لغرب أفريقيا (وابيس)

2 وصف برنامج وابيس

الهدف

يتمثل الهدف من برنامج وابيس في النهوض بقدرة أجهزة إنفاذ القانون في غرب أفريقيا، المستخدمة لمنظومة وابيس، على مكافحة الجريمة عبر الوطنية والإرهاب عن طريق تعزيز إدارة المعلومات الشرطية وتبادلها.

الجهات القائمة بالتنفيذ

يمول الاتحاد الأوروبي برنامج وابيس وينفذه الإنتربول بدعم سياسي واستراتيجي من الجماعة الاقتصادية.

وهو موجه إلى الدول الـ 15 الأعضاء في الجماعة الاقتصادية وموريتانيا.

وتستفيد تشاد، في إطار صندوق الاتحاد الأوروبي الائتماني لحالات الطوارئ في أفريقيا، من منظومة شبيهة ببرنامج وابيس تسمى منظومة المعلومات الشرطية في تشاد (SIPT)، بهدف كفالة المواءمة والتعاون في المستقبل بين جميع الدول الأعضاء في المجموعة الخماسية لمنطقة الساحل.

مستويات وضع برنامج وابيس حيّز التطبيق على الصعيد الميداني

صُممت منظومة وابيس لتستخدَم على ثلاثة مستويات: وطني وإقليمي وعالمي.

على المستوى الوطني

يهدف البرنامج إلى تزويد أجهزة إنفاذ القانون بمنظومة مركزية، إلكترونية ومشتركة تتيح جمع وإدارة ومشاطرة المعلومات الشرطية.

وبفضل المنظومة، يمكن من جهة معاملة بيانات تُجمَع في إطار تحقيق جنائي وتتعلق بـ:

- **أشخاص:** البيانات الاسمية (الاسم العائلي، والاسم الشخصي، وتاريخ الولادة، ومكان الولادة، واسم الأبوين، والوضع العائلي، والجنسية...) للمشتبه فيهم بارتكاب الجرائم المسجلة (بما في ذلك أوصافهم) وضحايا هذه الجرائم وشهودها؛

- **وقائع جرائم مسجلة:** نوع الجريمة، وظروفها المكانية والزمانية، والأساليب المستخدمة لارتكابها؛

- **وسائل نقل:** تسجيل المركبات وجميع التفاصيل التي تتيح تبيانها، سواء أُبلِغ عن سرقتها أو كانت ذات صلة بقضية ما؛

- **وثائق إدارية:** وثائق إدارية أو وثائق سفر (رخصة قيادة، وجواز سفر، وبطاقة هوية وطنية، ورقم الضمان الاجتماعي، ورقم التسجيل في سجل الأجانب) سواء أُبلِغ عن سرقتها أو فقدانها أو كانت ذات صلة بقضية ما؛

- **أسلحة نارية:** قد تكون تجارية أو حِرَفية، أو قد استُخدمت لارتكاب جريمة أو أُبلِغ عن سرقتها أو فقدانها؛

- **أغراض عامة:** أي غرض آخر يحدده المحققون باعتباره قد استُخدم لارتكاب جريمة، أو سُرق أو فُقِد ويمكن تحديده.

ويمكن من جهة أخرى معاملة بيانات شرطية إدارية، الأمر الذي يسهم في منع ارتكاب الجرائم و/أو حفظ النظام العام، بما في ذلك:

- القرارات الإدارية الاسمية التي يشكل عدم الامتثال لها مخالفة جنائية؛
- التدابير الإدارية المتعلقة بالقصّر؛
- التدابير الإدارية المتعلقة بشرطة الأجانب، مثل الأجانب الذين يشكل وجودهم على الأراضي الوطنية تهديدا للنظام العام والصادر بحقهم قرار إداري بالطرد أو بمنع الإقامة؛
- الإجراءات الإدارية المتعلقة بالمفقودين الذين يجري البحث عنهم بناء على طلب أحد أفراد أُسرتهم؛
- الإجراءات الإدارية المتعلقة بالأشخاص المجهولي الهوية.

وعلى الصعيد الوطني، توضع منظومة وابيس حيّز التنفيذ في إطار مركز لجمع البيانات وتسجيلها (DACORE) تتمثل مهمته في نصب المنظومة وإدارتها. ويقوم المركز أيضا بتقديم الدعم التقني والميداني لمستخدمي المنظومة. ويتولى إدارته مسؤول من أحد أجهزة إنفاذ القانون الوطنية، ويضم أفرادا مخولين ذوي كفاءات متنوعة، توكَل إليهم المهام التالية على وجه التحديد:

- تسجيل البيانات الشرطية؛
- المصادقة على البيانات المسجلة؛
- التحقق من صلاحية البيانات الشرطية؛
- تقديم الدعم التقني للمستخدمين؛
- تقديم الدعم الميداني للمستخدمين؛
- تدريب المستخدمين؛
- إدارة المنظومة.

وفي نهاية المطاف، يجب نصب المنظومة في كل جهاز من أجهزة إنفاذ القانون، بما في ذلك المراكز الحدودية، للسماح لجميع الموظفين المخولين بالوصول الدائم إليها في إطار أداء مهامهم.

وتسهم بصمات الأصابع إلى حد بعيد في تحديد هوية الجناة. ويصح ذلك أكثر ما يصح في غرب أفريقيا حيث سجلات الحالة المدنية ووثائق الهوية قليلة التطور. وفي هذا الصدد، يعتزم البرنامج دعم البلدان التي لديها القدرات التقنية على استحداث ملف مؤتمت لبصمات الأصابع الرقمية.

على المستوى الإقليمي

سيتعاون الإنتربول مع السلطات الوطنية والإقليمية لإعداد ونصب منصة إقليمية لتبادل المعلومات الشرطية موجهة للدول الأعضاء في الجماعة الاقتصادية وموريتانيا، برعاية الجماعة الاقتصادية.

وستتيح هذه المنصة التبادل الفوري للبيانات الشرطية المأذون بتبادلها بين بلدان المنطقة. ويمكن بذلك لأفراد الشرطة أن:

- يعرفوا بسرعة ما إذا كان أحد الأشخاص مطلوبا من بلد آخر؛
- يحددوا بسرعة ما إذا كان قد أُبلِغ عن سرقة وثيقة هوية أو مركبة أو سلاح ناري أو عن ارتباط أيّ منها بجريمة في بلد آخر.

ومن خلال السماح بزيادة تبادل المعلومات بين أجهزة إنفاذ القانون في المنطقة كافة والاطلاع عليها بشكل أفضل، ستتيح المنصة الإقليمية توثيق التعاون الشرطي في منطقة الجماعة الاقتصادية وتعزيز فعالية أنشطة مكافحة الجريمة والإرهاب التي تقوم بها أجهزة إنفاذ القانون.

والإحصاءات الناتجة عن استخدام المنظومة ستمكّن الجماعة الاقتصادية، بالإضافة إلى ذلك، من وضع تحليل استراتيجي للاتجاهات الجنائية التي تطال المنطقة، ومساعدة الدول الأعضاء في كل من الجماعة الاقتصادية ومنظمة التعاون لرؤساء الشرطة في غرب أفريقيا على وضع استراتيجيات أكثر فعالية لمكافحة الجريمة.

على المستوى العالمي

في ضوء التدويل المتزايد للجريمة والإرهاب، تتزايد احتمالات مشاركة أشخاص من خارج منطقة الجماعة الاقتصادية في جرائم تُرتكَب فيها، وارتباط أشخاص ينتمون إلى هذه المنطقة بجرائم تُرتكَب في مناطق أخرى من العالم.

وتتمثل مهمة الإنتربول في تسهيل تبادل البيانات الشرطية على الصعيد العالمي. وستكون بالتالي كل منظومة وابيس وطنية موصولة بالمكتب المركزي الوطني للإنتربول في البلد المعني لتبادل البيانات الوطنية المأذون بتبادلها، على الصعيد العالمي، عبر منظومة الإنتربول I-24/7، وللسماح بتقصّي قواعد بيانات الإنتربول العالمية مباشرة انطلاقا من المراكز الموصولة بمنظومة وابيس في البلد، بما في ذلك المراكز الحدودية.

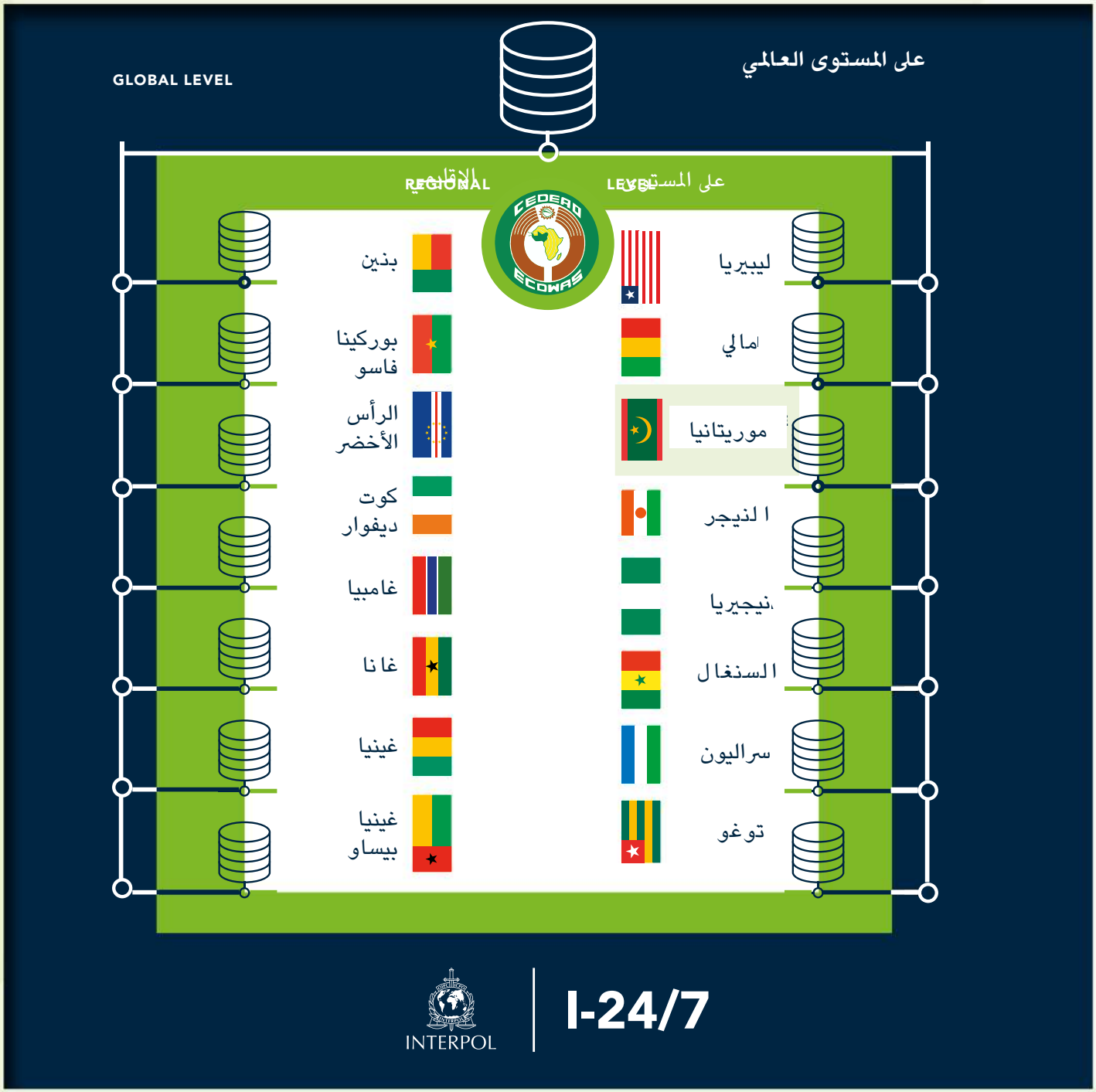
GLOBAL LEVEL
على المستوى العالمي
REGIONAL LEVEL
على المستوى الاقليمي
ECOWAS
ليبيريا
مالي
موريتانيا
النيجر
نيجيريا
السنغال
سراليون
توغو
بنين
بوركينا فاسو
الرأس الأخضر
كوت ديفوار
غامبيا
غانا
غينيا
غينيا بيساو
INTERPOL
I-24/7

وضع برنامج وابيس حيّز التطبيق في بلدكم

الشروط السياسية

توقيع مذكرة تفاهم بين الحكومة والإنتربول

يتطلب وضع برنامج وابيس حيّز التطبيق التزاما صارما من قبل البلدان المشاركة. ويتجسد هذا الالتزام من خلال توقيع مذكرة تفاهم بين حكومة البلد المعني والإنتربول بهذا الشأن على المستوى الوطني. وتحدد مذكرة التفاهم أيضا واجبات كل من الطرفين لتنفيذ البرنامج.

تعيين جهة اتصال وحيدة لبرنامج وابيس وخبيرين، قانوني وتقني

في موازاة توقيع مذكرة التفاهم، يكتسي تعيين جهة اتصال للبرنامج وخبيرين، تقني وقانوني، أهميةً حاسمة.

ومن الناحية المثالية، يجب اختيار جهة الاتصال من بين المستخدمين وإناطة مستوى عال من المسؤولية بها للقيام بما يلي:

1. التنسيق الفعال للجهود الوطنية المبذولة لتنفيذ برنامج وابيس بالتعاون مع جميع أجهزة إنفاذ القانون المشاركة في البرنامج؛

2. تيسير عمل موظفي الإنتربول في البلد المعني.

وسيشرف الخبير التقني على الجوانب التقنية لمنظومة وابيس على الصعيد الوطني ويتولى إدارتها.

أما الخبير القانوني، في ضوء كفاءاته الراسخة في القانون الجنائي الوطني، ومن الناحية المثالية في حماية البيانات أيضا، فسيعمل على المسائل القانونية المتعلقة بدمج منظومة وابيس في بلده، وعلى التطورات المحتملة لذلك على صعيد القواعد.

وينبغي، مثاليا، أن يراعى التوازن بين الجنسين عند تعيين الموظفين لأداء هذه الوظائف.

تشكيل لجنة وطنية معنية ببرنامج وابيس

يجب على كل بلد أيضا تشكيل لجنة وطنية معنية ببرنامج وابيس. وهذه اللجنة، التي يُستحسن أن تكون كيانا مستقلا أو أن تُشكَّل تحت إشراف الوزير المعني بالشؤون الأمنية أو الوزير المعني بالشؤون القضائية أو المدير العام لأحد أجهزة إنفاذ القانون المشاركة في البرنامج، تشرف على تنفيذ منظومة وابيس في البلد المعني. وستناط بها المسؤوليات التالية:

- ضمان قيام تعاون فعال بين أجهزة إنفاذ القانون المشاركة في البرنامج؛
- وضع التوجهات الاستراتيجية المتعلقة بتنفيذ برنامج وابيس في البلد والإشراف عليها؛
- تحديد ومتابعة خطة نصب برنامج وابيس في البلد؛
- اتخاذ القرارات الرئيسية بشأن موقع مركز جمع البيانات وتسجيلها في البلد وإدارته وتكوينه وأهدافه (عدد البيانات المسجلة، والموظفون المدربون، وغير ذلك)؛
- العمل على إعداد واعتماد التشريعات المناسبة المتعلقة بمركز جمع البيانات وتسجيلها وبمنظومة وابيس الوطنية.

وستتشكل اللجنة الوطنية المعنية ببرنامج وابيس بشكل عام من الأشخاص التالي ذكرهم:

- الوزراء المعنيون بالبرنامج، أو ممثلوهم؛
- جهة الاتصال المعنية ببرنامج وابيس؛
- ممثلون رفيعو المستوى عن جميع أجهزة إنفاذ القانون المشاركة في البرنامج؛
- مدير مركز جمع البيانات وتسجيلها؛
- قاض من وزارة العدل (و/أو الخبير القانوني)؛
- الخبير التقني (و/أو مدير المعلوماتية في مركز جمع البيانات وتسجيلها)؛
- رئيس المكتب المركزي الوطني للإنتربول.

الشروط القانونية

يطرح برنامج وابيس عددا من المسائل القانونية ويتطرق إلى مواضيع حساسة متصلة خصوصا بحماية حقوق الإنسان والحريات الأساسية. والتزام الاتحاد الأوروبي والإنتربول والجماعة الاقتصادية بحقوق الإنسان الأساسية يقع في صميم البرنامج. فجمع ومعاملة البيانات الشرطية سيجريان مع التقيد بالمعايير الدولية في مجال حماية حقوق الإنسان وحماية البيانات الشخصية.

وتحتوي أي منظومة معلومات شرطية على بيانات حساسة، بما في ذلك بيانات شخصية، ولذا يجب أن تندرج في إطار قانوني مناسب.

ويجب على البلدان أن تتصرف، في سياق استخدامها لمنظومة وابيس، وفقا للنصوص التالية:

- الإعلان العالمي لحقوق الإنسان؛
- ميثاق الأمم المتحدة؛
- الميثاق الأفريقي لحقوق الإنسان والشعوب.

ويجب أيضا على الدول الأعضاء في الجماعة الاقتصادية أن تعمل وفقا لما يلي:

- معاهدة الجماعة الاقتصادية لدول غرب أفريقيا وبروتوكولاتها الإضافية؛
- الصك الإضافي للجماعة الاقتصادية A/SA.1/01/10 المتعلق بحماية البيانات الشخصية، الذي ينص على أن على الدول الأعضاء في الجماعة الاقتصادية القيام بما يلي:

- اعتماد تشريعات وطنية متعلقة بحماية البيانات الشخصية؛
- تشكيل هيئة لحماية البيانات الشخصية؛
- تحديد فترة ملائمة للاحتفاظ بالبيانات التي تتم معاملتها.

ووفقا لتشريعاتها الوطنية بشأن حماية البيانات الشخصية، يتعين على البلدان المشاركة الإعلان عن منظومة وابيس الوطنية أو تسجيلها رسميا لدى هيئة حماية البيانات فيها.

وأخيرا، يتعين على البلدان المشاركة، بصفتها بلدانا أعضاء في الإنتربول، أن تمتثل لنظام الإنتربول لمعاملة البيانات عند استخدام شبكة I-24/7.

الشروط التقنية

- يجب على البلدان المشاركة في البرنامج دعم وضعه حيّز التطبيق من خلال:
- إعفاء الأجهزة المخصصة لمنظومة وابيس، التي يقدمها الإنتربول في إطار برنامج وابيس، من الرسوم الجمركية والضرائب على الاستيراد؛
- توفير مكان يقام فيه مركز جمع البيانات وتسجيلها؛
- تعيين أفراد جميع أجهزة إنفاذ القانون الوطنية المشاركة، مع الحرص على المساواة بين الجنسين. وسيتم تدريب هؤلاء الأفراد على قاعدة البيانات وسيعملون في مركز جمع البيانات وتسجيلها أو في مراكز متصلة بمنظومة وابيس؛
- تسهيل توسيع نطاق منظومة وابيس إلى المواقع البعيدة؛
- تسهيل ربط منظومة وابيس بشبكة I-24/7 للإنتربول.

قائمة الخطوات التي يتعين اتخاذها لوضع منظومة وابيس حيّز التطبيق

1. توقيع مذكرة التفاهم مع الإنتربول
2. تحديد جهة اتصال وخبيرين، تقني وقانوني
3. تشكيل اللجنة الوطنية المعنية ببرنامج وابيس
4. وضع إطار قانوني ملائم لـمركز جمع البيانات وتسجيلها ومنظومة وابيس الوطنية
5. تسهيل استيراد المعدات المقدمة من دون رسوم جمركية
6. توفير المكان لإقامة مركز جمع البيانات وتسجيلها ومركز الطوارئ
7. إنشاء مركز جمع البيانات وتسجيلها
8. التقيد بالتشريعات الوطنية المتعلقة بحماية البيانات الشخصية
9. تعيين موظفين يتولون العمل على منظومة وابيس حصرا
10. تدريب المستخدمين والمسؤولين عن تكنولوجيا المعلومات على استخدام منظومة وابيس وإدارتها
11. توسيع نطاق شبكة وابيس في العاصمة والمناطق والمراكز الحدودية وفقا للبنى التحتية المتوفرة
12. توسيع نطاق منظومة وابيس لربطها بشبكة I-24/7
13. وصل منظومة وابيس الوطنية بالمنصة الإقليمية

يموّل هذا البرنامج
من الاتحاد الأوروبي

تحذير

لا يعكس محتوى هذا الدليل الموقف الرسمي للاتحاد الأوروبي. ومسؤولية المعلومات والآراء الواردة فيه تقع على عاتق مؤلفه/مؤلفيه حصرا.

المكتب الإقليمي للإنتربول في أبيدجان
RUE E70, À PROXIMITÉ DE L'ÉGLISE BON PASTEUR
RIVIERA 3 EECI, LOT 1199 ILOT 125
ABIDJAN
CÔTE D'IVOIRE

WWW.INTERPOL.INT

INTERPOLHQ
WWW.INTERPOL.INT
INTERPOL_HQ@